

الحماية الدولية للمستهلك في العقود الذكية

مروة احمد بادنجكي

إشراف: أ. د. غيداء بوادقجي

كلية: الحقوق _ جامعة: حلب

الملخص

تشهد البيئة التعاقدية الدولية تحولاً جذرياً في إبرام العقود مدفوعة بثورة سلسلة الكتل Block Chain والذكاء الاصطناعي الذي أفرز ما يُعرف بالعقود الذكية أو ما يُطلق عليها بعقود الذكاء الاصطناعي التي تتمثل في برامج حاسوبية تنفذ بنود العقد بشكل تلقائي عند تحقق شروط محددة مسبقاً. وبالتالي يتناول هذا البحث موضوع حماية المستهلك في العقود الذكية الدولية الذي يعتبر من المواضيع القانونية التي أفرزها التطور التقني المتسارع وزيادة الاعتماد على المعاملات الذكية عبر الحدود. وعلى الرغم مما يمتاز به هذا الأسلوب التعاقدي من سرعة وشفافية عالية، إلا أنه أنتج العديد من الإشكاليات على الساحة القانونية، وطرح تحديات كبيرة أمام قواعد حماية المستهلك باعتباره الطرف الضعيف في هذه العقود.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود فراغ تشريعي واضح على المستوى الدولي فيما يتعلق بحماية المستهلك في هذه العقود، وحرمانه من بعض حقوقه الأساسية. وأوصت بضرورة التدخل الدولي عبر وضع صكوك قانونية تضع الضوابط اللازمة لتنظيم حماية المستهلك في المنصات الرقمية. الكلمات المفتاحية: المستهلك، العقود الذكية، الذكاء الاصطناعي.

International consumer protection in smart contracts

Abstract

The international contractual environment is undergoing a radical transformation in contract formation, driven by the blockchain revolution and artificial intelligence. This has given rise to what are known as smart contracts, or AI contracts, which are computer programs that automatically execute contract terms when predefined conditions are met. This research, therefore, addresses consumer protection in international smart contracts, a legal issue that has emerged from rapid technological advancements and the increasing reliance on cross-border smart transactions. Despite the speed and high transparency of this contractual method, it has produced many problems in the legal arena and posed significant challenges to consumer protection rules, as the consumer is the weaker party in these contracts.

The study concluded that there is a clear legislative gap at the international level regarding consumer protection in these contracts, depriving consumers of some of their fundamental rights. It recommended the necessity of international intervention through the development of legal instruments that establish the necessary controls to regulate consumer protection on digital platforms.

Keywords: Consumer, smart contracts, artificial intelligence.

المقدمة

برز الذكاء الاصطناعي كتقنية حديثة لها آثار كبيرة على العملية التعاقدية، ولا شك في أنه قلب معايير عدة في الساحة القانونية بسبب اعتماده على برامج ذكية تقوم بإبرام وتنفيذ العقود مما يشكل تحديات جمة على مستوى حماية المستهلك.

وتعتبر تقنية سلسلة الكتل Block Chain من بين أبرز التقنيات التي أسفر عنها الذكاء الاصطناعي وأثرت بشكل كبير على طريقة إبرام وتنفيذ العقود وتسيير العمليات التجارية، إذ تتيح إبرام العقود وتنفيذها بشكل آلي دون حاجة إلى وسيط بشري، مما ساهم في إضفاء سرعة وشفافية غير مسبوقة على العلاقات التعاقدية الدولية. إلا أن هذه الثورة الرقمية أثارت العديد من الإشكاليات القانونية المعقدة لعل أبرزها مسألة حماية المستهلك كونه الطرف الضعيف في هذه العقود.

ففي ظل غياب إطار قانوني دولي موحد يواجه التحديات الجديدة التي تفرضها العقود الذكية يتساءل الفقه عن مدى كفاية الصكوك الدولية الحالية لمواجهة هذه التحديات، وعن مدى كفاية الضمانات المتاحة لحماية المستهلك من المخاطر المحتملة كفرض الطرف الأقوى بالعقد بنود تعسفية أو شروط تقنية معقدة تحد من حقوق المستهلك.

إذ تعتبر حماية المستهلك ركن أساسي لتعزيز النمو الاقتصادي والتجارة الدولية. وتسهم في ترسيخ ثقة المستهلك في السوق وبناء بيئة خصبة للتبادلات التجارية. وفي ظل تزايد الاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعي وتحرر السوق أصبح المستهلك يجوب الفضاء الإلكتروني الواسع، ويواجه مجموعة جديدة من المخاطر والتحديات ومواطن الضعف. وأصبح هناك ضرورة قصوى إلى وجود تشريعات قابلة للتكيف مع هذه البيئة الجديدة تعزز حماية المستهلك مما يواجهه من تهديدات إلكترونية وأنشطة احتيالية وانتهاكات للخصوصية¹. لا سيما وأن المستهلك يجد نفسه في مواجهة مع هذه الأنظمة الذكية سواء في العقود المبرمة مع محترفين متخصصين في البرمجيات والذكاء الاصطناعي، أو حتى أثناء التفاعل مع الأنظمة الذكية التي تعمل كوكلاء أذكيا في إبرام العقود². مما جعل معالجة مسألة حماية المستهلك في هذا النوع من التعاقد ضرورة لضمان بيئة تجارية آمنة وموثوقة.

¹ علي خيون كاطع السويدي وجيهان عباس محسن كرامشة، الحماية القانونية للمستهلك من مضار الذكاء الاصطناعي، مجلة المعهد، ع 20، 2025، ص 183.

² سمية المطيطي، الحماية القانونية للمستهلك في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي: إشكالية كفاية النصوص التشريعية المغربية في ظل التعاقد مع الوكيل الذكي وتحديات المسؤولية عن الأضرار، مجلة المؤتمرات العلمية الدولية، ع 21، آذار، 2025، ص 111.

إشكالية البحث:

تختلف البيئة التعاقدية لعقود الاستهلاك الذكية اختلافاً جوهرياً عن البيئة التقليدية التي صُممت في ضوءها قواعد حماية المستهلك. إذ يجد المستهلك نفسه في مواجهة شروط تعاقدية مبرمجة بلغة خوارزمية معقدة، وبنود تعاقدية غير قابلة للتفاوض، وتنفيذ نهائي للعقد لا يترك مجالاً للعدول. وبالتالي تثير هذه الديناميكية الجديدة إشكاليات وتساؤلات قانونية عميقة حول مدى كفاية الصكوك القانونية القائمة في توفير حماية فعالة للمستهلك من المخاطر المرتبطة بأنظمة الذكاء الاصطناعي. في ظل ضرورة تحقيق الانسجام والتوازن بين مبدأ حرية التعاقد من جهة، وضرورة حماية الطرف الضعيف في العقد من جهة أخرى. ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الآتية:

1- كيف يمكن التوفيق بين طبيعة عقود الاستهلاك الذكية المكتوبة بلغة الخوارزميات وبين الضمانات الأساسية للمستهلك المتمثلة في حقه بالحصول على معلومات كافية وواضحة قبل التعاقد؟

2- ما مدى انعكاس طبيعة التنفيذ الآلية لعقود الاستهلاك الذكية على مبدأ سلطان الإرادة وحق المستهلك في العدول عن العملية التعاقدية؟

3- في ضوء الطبيعة اللامركزية والعابرة للحدود لعقود الاستهلاك الذكية هل يمكن التعويل على المنصات الذكية التي يتم من خلالها إبرام وتنفيذ العقود الذكية في تحديد المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق لتأمين الحماية القانونية الكافية للمستهلك؟

4- ما هو دور المنظمات الدولية في وضع معايير موحدة تسد الفجوة القائمة لحماية المستهلك في بيئة التعاقد الذكي؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول موضوع حيوي وهام يتناول إحدى ثمار التكنولوجيا الذكية الواعدة ويجمع بين التقنية والقانون. كما يحاول البحث التوفيق بين ظاهرتين متناقضتين تتمثلان في الطبيعة القانونية الصارمة لعقود المستهلك الذكية، والطبيعة الحمائية لقواعد المستهلك التي تقوم على فكرة التدخل لضمان الحماية الكافية له. هذا التزاوج بين البعد التقني والبعد القانوني يمنح البحث أهمية خاصة في ظل ندرة الدراسات التي تجمع بين هذين البعدين.

منهج البحث وخطته:

في ضوء ما سبق، وتماشياً مع حداثة الموضوع، ومن أجل تحقيق غايات البحث في إنجاز هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم اعتماد المنهج الوصفي لوصف التحديات التي

تقرضها عقود الاستهلاك الذكية. والمنهج التحليلي لغرض تحليل تأثير بيئة سلسلة الكتل حاضنة العقود الذكية على المركز القانوني للمستهلك، وتحليل قواعد الصكوك الدولية ذات الصلة بحماية المستهلك. والمنهج المقارن لتحديد الفروق بين المبادئ التي اشتملتها الصكوك الدولية، واستخلاص أفضل الحلول القانونية التي يمكن الأخذ بها في ضوء مبادئ العدالة وحماية الطرف الضعيف. وعليه ستتم دراسة الموضوع وفق التقسيم الآتي:

المطلب التمهيدي: مفهوم العقود الذكية وسلسلة الكتل

المبحث الأول: التحديات القانونية لحماية المستهلك في العقود الذكية الدولية

المطلب الأول: التحديات المتعلقة بحق المستهلك بمعرفة شروط العقد

المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بإقصاء دور القاضي في تفسير العقد

المطلب الثالث: التحديات المتعلقة بلا مركزية عقود الاستهلاك الذكية

المبحث الثاني: مدى كفاية الصكوك الدولية الحالية لحماية المستهلك في عقود الاستهلاك الذكية

المطلب الأول: المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة

المطلب الثاني: منظمة التجارة العالمية WTO ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

المطلب الثالث: الإعلان الأوربي لحماية المستهلك

المطلب التمهيدي: مفهوم العقود الذكية وسلسلة الكتل: قبل أن نبدأ بالخوض في صلب الموضوع لا بد لنا من الوقوف على بعض المفاهيم لشرح مفهوم العقود الذكية، وتقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين" حاضنة وأساس العقود الذكية، ذلك أن المنطق يؤكد على أن التصدي لبحث أي فكرة يقتضي الوقوف على مفهومها ومحدداتها بداية.

أولاً- ماهية العقود الذكية: لا يوجد على المستوى الدولي تعريف موحد متفق عليه ومقبول عالمياً للعقود الذكية، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الفريدة لهذه الظاهرة وأساسها التكنولوجي المعقد. ويعتبر Nick Szabo أول من تحدث عن العقد الذكي وعرفه منذ العام 1997 بأنه "مجموعة من الالتزامات، تتضمن بروتوكولات ينفذ بموجبها الأطراف التزامات أخرى، عادةً ما تُنفذ هذه البروتوكولات ببرامج على شبكة حاسوبية، أو في أشكال أخرى من الإلكترونيات الرقمية. وبالتالي فإن هذه العقود أذكى من سابقتها الورقية"¹. وفي العصر الراهن عرّف Bourque And Tsui العقد الذكي بأنه "التنفيذ الذاتي للعقد التقليدي المكتوب باللغة الطبيعية التقليدية في التعاقد والمصاغة بلغة قابلة للترجمة بواسطة

¹ Riikka Koulu, Block chain And Online Dispute Resolution: Smart Contracts As An Alternative To Inforcement, Scripted, Vol. 13, Issue 1, May, 2016, p. 54.

الحاسب". وعرفه Jaccard بأنه "برنامج يربط كود الكمبيوتر بين طرفين أو أكثر في ضوء تنفيذ الآثار المحددة مسبقاً، ويتم تخزينه في دفتر الأستاذ الموزع"¹.

ومن خلال التعاريف سألقة الذكر يمكن أن نستخلص مجموعة من الخصائص التي تتفرد بها العقود الذكية، وأهم هذه الخصائص ما يلي:

أ- **التنفيذ التلقائي من خلال برامج كمبيوتر:** تكون العقود الذكية في شكل برنامج أو كود كمبيوتر يعبر عن قصد المتعاقدين، لذلك لها طبيعة خاصة في القانون². وإذا كانت العادة قد جرت على أن كثير من العقود تتم بين الأطراف بوساطة طرف ثالث بين المتعاقدين، وأن يكون لهذا الطرف الثالث عمولة أو أجر مقابل جهده وخدمته، فإن العقود الذكية تقوم على الاستغناء عن هذا الطرف الثالث من خلال الاكتفاء ببرامج حاسوبية قادر على أداء تلك الخدمة التي كان من المفترض أن يقوم بها الطرف الثالث³. مما يترتب عليه تخفيض تكاليف إتمام العقود عن كاهل المتعاقدين، واختصار مواعيد إبرامها.

ب- **الطبيعة الشرطية:** يُكتب العقد الذكي بلغة البرمجة، وهذا يرجع إلى أن أداء وتنفيذ العقد يتلخص أساساً في البيانات الشرطية، ويعمل وفق منطق "If this.. then that"، "إذا تحقق هذا.. ترتب ذاك" أي إذا استوفى شرط محدد مسبقاً، فإن العقد الذكي ينفذ إجراء محدد مسبقاً⁴. وهذا يعني أن العقد يصبح سارياً من لحظة إبرامه، ولكن تنفيذ بعض شروطه متوقف على أحداث معينة، ومن هنا تندرج العقود الذكية ضمن التصنيف الحالي لقانون العقود⁵.

ج- **الاكتفاء الذاتي:** يتميز العقد الذكي بالدقة في كتابة بنوده، والشفافية في عرض شروطه

¹ محمد عبد الرزاق وهبة سيد أحمد، مفهوم العقد الذكي من منظور القانون المدني "دراسة تحليلية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج 5، ع 8، 2021، ص 86.

² محمد عبد الرزاق وهبة سيد أحمد، مفهوم العقد الذكي من منظور القانون المدني "دراسة تحليلية"، مرجع سابق، ص 88.

³ قطب مصطفى سانو، العقود الذكية في ضوء الأصول والمقاصد والمآلات "رؤية تحليلية"، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة 24، دبي 2019، منظمة التعاون الإسلامي، ص 12.

⁴ Sebastian Pech, Copyright Unchained: How Block chain Technology can Change The Administration And Distribution Of Copyright Protected Works, Northwestern Journal of Technology and Intellectual Property, Vol18, Issue1, 2020, p.36.

⁵ محمد عبد الرزاق وهبة سيد أحمد، مفهوم العقد الذكي من منظور القانون المدني "دراسة تحليلية"، مرجع سابق، ص 88.

بحيث لا يحتمل التأويل¹.

ثانياً- **ماهية سلسلة الكتل**: تذهب معظم التعريفات لسلسلة الكتل "البلوك تشين" إلى أنها عبارة عن سلسلة من الصناديق، بحيث يحتوي كل صندوق على مجموعة من البيانات التي يتم التحقق منها وتشفيرها، ويتم ربط هذه الصناديق بسلسلة حسب الترتيب الزمني في كل صندوق. ويعرفها بعض الفقه بأنها قاعدة بيانات موزعة للسجلات أو دفتر الأستاذ العام تمكن من تخزين مجموعة ثابتة من المعاملات. ويتم التحقق من كل معاملة في دفتر الأستاذ بتوافق أغلبية المشاركين في النظام الذي يستخدم التشفير لتأمين وحماية المعاملات القابلة للتحقق². ولعل أهم مزايا هذه السلسلة ما يلي³:

أ- السرية فلا يستطيع رؤية المعاملات إلا الأطراف المعنية.

ب- صعوبة الاختراق كونها مؤمنة تشفيرياً.

ج- الأمان وحماية المعاملات من التلاعب أو الغش أو التدليس أثناء تنفيذ المعاملات وبعد إتمامها.

د- التصدي للفساد فلا تسمح تقنية سلسلة الكتل بالتعديل أو الإلغاء، وجميع المعاملات التي تتم عليها مسجلة خطوة بخطوة.

هـ- توفير الوقت والقضاء على الروتين فإذا كانت هناك حاجة للتأكد من بعض المعلومات أو الوثائق يمكن الاطلاع عليها بسهولة.

و- ضمان الجودة من خلال تتبع جميع الخطوات الخاصة بالمعاملة، وهو ما يساعد في النهاية على ضمان تقديم الخدمة بأفضل جودة ممكنة.

المبحث الأول: التحديات القانونية لحماية المستهلك في العقود الذكية الدولية: هناك ارتباط وثيق بين حماية المستهلك وعقد الاستهلاك الذكي، فقد وضعت قوانين حماية المستهلك من أجل توفير حمايته وتبصيره بحقوقه والتزاماته بشكل واضح كونه الطرف الضعيف في العقد وذلك من أجل

¹ يونس صوالحي وعبد المجيد عبيد حسن صالح، العقود الذكية وآفاق تطبيقها في المصرفية الاجتماعية "رؤية فقهية مقاصدية"، مجلة الشريعة والقانون بماليزيا، مج 12، ع 2، 2024، ص 495.

² دانيه حابس سفهان العميان، الاتجاهات نحو تطبيق تكنولوجيا سلسلة الكتل وأثرها على أداء سلسلة التوريد "دراسة ميدانية في قطاع الصناعات التعدينية في الأردن"، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2020، ص 18.

وللمزيد انظر: Adnan Imeri & Jonathan Lamont & Nazim Agoulmine & Djamel Khadraoui, Model of Dynamic Smart Contract for permissioned Block chains, Universite of Evry Val d'Essonne, Evry, France, 2020, p.3.

³ ايهاب خليفة، البلوك تشين: الثورة التكنولوجية القادمة في عالم المال والإدارة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ع 3، 20 آذار 2018، ص 4-6.

الوصول إلى التوازن في العلاقة التعاقدية¹. وباعتبار أن عقود الاستهلاك الذكية تُبرم بشكل تلقائي باستخدام تقنية سلسلة الكتل Block Chain، وتُنفذ بشكل آلي دون حاجة للتدخل البشري وذلك عن طريق الوكيل الذكي² الذي ينفذ مجموعة من الشروط والبنود المحددة مسبقاً من قبل الأطراف المتعاقدة³. فهذا الوكيل عبارة عن برنامج يُستخدم لمعالجة المعلومات وتتم برمجته لكي يتولى إبرام العقود وإجراء المعاملات الإلكترونية التجارية⁴، مما يثير العديد من الإشكاليات خلال إبرامه أو تنفيذه لعقد الاستهلاك الذكي. فعلى الرغم من تمتع عقد الاستهلاك الذكي بتقنيات عالية كالشفافية واللامركزية والسرعة إلا أنه يطرح جملة من التحديات المتعلقة بحماية المستهلك وحقوقه⁵. ومن هذه التحديات ما يتعلق بحق المستهلك بمعرفة كافة بيانات وشروط العقد وإمكانية تعديلها (المطلب الأول)، ومنها ما يتعلق بإقصاء دور القاضي في تفسير العقد (المطلب الثاني)، وأخيراً، التحديات المتعلقة بالصفة اللامركزية لعقد الاستهلاك الذكي (المطلب الثالث).

المطلب الأول: التحديات المتعلقة بحق المستهلك بمعرفة شروط العقد: يعتبر هذا الحق المفتاح الأساسي لتحقيق الشفافية وتبصير المستهلك في التعاقد، إذ يعطي للمستهلك إمكانية الحصول على المعلومات الكافية التي تجعل العقد واضحاً وواظياً من منظوره الشخصي. كحقه في معرفة ما يميز محل العقد عن غيره، وفي معرفة طريقة الاستعمال والتمن والنوعية ومدة العقد في حال كان العقد غير محدد المدة، وشروط إنهاء العقد، والمخاطر التي تترتب على السلعة أو الخدمة في حال

¹ آية أحمد عبد الله عدوي، حقوق المستهلك والتزاماته في عقد الاستهلاك الإلكتروني "دراسة مقارنة"، المجلة العصرية للدراسات القانونية، الكلية العصرية الجامعية، رام الله، فلسطين، مج 2، ع 1، 2024، ص 336-337.

² الوكيل الذكي هو أحد تطبيقات تقنيات الذكاء الاصطناعي، وقد كان من أبرز تعاريفه التعريف المصاغ من قبل خبراء شركة المعلوماتية الشهيرة IBM الذين عرفوه على أنه: "برنامج كمبيوتر خاص يتولى تنفيذ عمليات متنوعة نيابة عن المستخدم لتحقيق أهدافه ويتمتع أثناء قيامه بذلك بقدر من الاستقلالية". للمزيد: انظر: أحمد قاسم فرح، استخدام الوكيل الذكي في التجارة الإلكترونية "دراسة قانونية مقارنة في إطار ماهيته ونفاذ تصرفاته"، مجلة المفكر، ع 16، كانون الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص 16.

³ محمود عبد الجواد عبد الهادي، تأثير التقنيات الذكية على العقود: تحولات قانونية في عمليات التعاقد، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج 13، ع 50، 2024، ص 242.

⁴ محمد قضيبي البان وعبد القادر برغل، دور الوسيط الإلكتروني في التعاقد عبر المزداد الإلكتروني، مجلة جامعة حمص، مج 45، ع 7، 2023، ص 129.

⁵ محمد جمال محمد القليط، التحديات القانونية للعقود الذكية في إطار القانون التجاري الأردني "دراسة مقارنة بين أحكام العقد والتحول الرقمي، جامعة الزيتونة الأردنية، 2024، ص 30.

وجودها¹.

ولما كان المستهلك أحد الأركان الأساسية في العملية التعاقدية، ومع تزايد انتشار عقود الاستهلاك الذكية تزايدت الحالات التي تمثل اعتداءً على حقوقه مما استوجب البحث في الحماية الخاصة بالمستهلك من جميع الاعتداءات التي تقع عليه في هذا النوع من التعاقد كون حماية المستهلك أحد الأركان الأساسية في التجارة الدولية. وقد تكون هذه الحماية سابقة على إبرام العقد وتتمثل في تبصيره وإعلامه بالمعلومات الضرورية حول السلعة. وقد تكون هذه الحماية أثناء إبرام العقد وتتمثل في حمايته من الشروط التعسفية. كما قد تكون الحماية لاحقة على إبرام العقد فقد حرصت العديد من التشريعات القانونية على المستويين الدولي والوطني على حماية حقوق المستهلك في العقود المبرمة عن بُعد من خلال منحه خيار الرجوع عن التعاقد بالإرادة المنفردة استثناء من مبدأ القوة الملزمة للعقد، وإيجاد قواعد قانونية تراعي خصوصية الآلية التي يتم من خلالها إبرام هذه العقود².

وباعتبار أن الأنظمة الذكية تعمل بطرق معقدة ومبهمة مما يجعل من الصعب على المستهلكين أن يفهموا بشكل كامل كيفية عمل عقد الاستهلاك الذكي. وما زاد هذه الصعوبة أن تعديل أحد بنود عقد الاستهلاك الذكي لا يمكن تصوره في إطار سلسلة الكتل التي يُبرم من خلالها وذلك نظراً لطبيعة عمل هذه المنصة. وبالتالي يكون المستهلك أمام نوعين من التحديات في هذا المجال: أولاً- صعوبة فهم المستهلك لشروط العقد المكتوبة بلغة البرمجة: يتفاعل المستهلكون مع وكلاء أذكيا قد يواجهون صعوبة في الحصول على معلومات واضحة ومفهومة حول المنتجات أو الخدمات المقدمة، كما يمكن برمجة النظام الذكي للتأثير على قرارات المستهلك، مما يثير عدة تحديات حول الأخلاقيات وحماية المستهلك. لذلك من المهم وضع إطار تنظيمي فعال لضمان الشفافية والأخلاقيات وأمن المعاملات، ويمكن أن يكون ذلك بإنشاء هيئات تنظيمية محددة أو إشراك الهيئات القائمة للإشراف على استخدام الأنظمة الذكية في عقود المستهلكين³. وينبغي أن تكون العقود مكتوبة بلغة

¹ آية أحمد عبد الله عدوي، حقوق المستهلك والتزاماته في عقد الاستهلاك الإلكتروني "دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 337.

² عبد الله جمال حمد الحمد، آليات تحقيق العدالة التعاقدية في عقود الاستهلاك الإلكتروني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المنصورة، 2023، ص 1-4. متاح على الرابط: <https://mjle.journals.ekb.eg> تاريخ الزيارة: 2026/4/28.

³ سمية المطيطي، الحماية القانونية للمستهلك في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي: إشكالية كفاية النصوص التشريعية المغربية في ظل التعاقد مع الوكيل الذكي وتحديات المسؤولية عن الأضرار، مرجع سابق، ص 114-115.

يستطيع المستهلكون فهمها حتى يتمكنوا من فهم الشروط والأحكام التي تلزمهم، ويكون ذلك من خلال وضع توضيحات مصاحبة للعقود تشرح بعض المصطلحات التقنية أو القانونية المعقدة. فوعي المستهلك وتنقيفه أمر ضروري لتعزيز حمايته في سياق التكنولوجيات الجديدة، فلا بد من إعلامه بالمخاطر المرتبطة بهذه التقنيات خاصة فيما يتعلق بالسرية وأمن البيانات وموثوقية النتائج حتى يتمكن المستهلك من إدراك العواقب المحتملة واتخاذ القرارات المستنيرة عند التفاعل مع أنظمة الذكاء الاصطناعي. وسيمكن التعليم المناسب للمستهلكين من فهم كيفية استخدام الأنظمة الذكية بأمان ومسؤولية، وفهم القيود المفروضة على الخوارزميات وأنظمة صنع القرار مما يقلل من المخاطر المحتملة ويعزز تفاعل أكثر كفاءة وإفادة من الأنظمة الذكية¹. فمما لا شك فيه أن المقومات الأساسية لنجاح التاجر عبر سلسلة الكتل وصوله إلى أكبر عدد ممكن من المستهلكين الأمر الذي فرض عليه الاستعانة بالوكيل الذكي كأكثر التقنيات الذكية تطوراً في هذا المجال وذلك لاستهداف المستهلكين بغض النظر عن موقعهم الجغرافي، فيقوم هذا الوكيل بجمع بيانات المستهلكين وميولهم الاستهلاكية وسلعهم وخدماتهم المفضلة والبناء على هذه البيانات للاستفادة منها في كل مرة يتعامل بها مع مستهلك معين². وربما تقوم الأنظمة الذكية بإنتاج نتائج متحيزة من دون تدخل بشري عبر قيام الخوارزميات بتحليل مستقل وبدء التعلم من بياناتها فتقدم تحيزات غير واعية من خلال استبعاد بعض الأفراد الذين ليس لديهم إمكانية الوصول للتكنولوجيا التي تفقد الإحساس بالحالات الدقيقة والمعقدة مما يشكل خطراً على المستهلك. إذ يحدث أن يخطأ النظام الذكي في مطابقة التعرف على الطرف المعني أو على سياق العملية أو يؤدي إلى ارتباطات وتعريفات زائفة باتخاذ المزيد من الإجراءات. وهنا يبرز دور قوانين حماية المستهلك³ في تعزيز ثقة المستهلكين في الأنظمة الذكية واحترام حقوقهم وضمان سلامة معاملاتهم بتوفير ضمانات تعاقدية محددة، مثل ضمانات خصوصية البيانات، والضمانات الأمنية، وضمانات الامتثال للوائح حماية المستهلك⁴.

ويمكن للباحث أن يوضح هذا التحدي بمثال متواضع يتعلق بعقد تأمين ذكي على جواله،

¹ سمية المطيطي، المرجع نفسه، ص 128-129.

² وليد محمد جليوي الرفاعي، إبرام العقود بواسطة الروبوت والوكيل الذكي عقد الزواج والعقد التجاري أنموذجاً "دراسة فقهية مقارنة"، مجلة كلية البنات الأزهرية بطيبة الأقصر، جامعة الأزهر، ع 9، 2025، ص 808.

³ علي خيون كاطع السويدي وجيهان عباس محسن كرماشة، الحماية القانونية للمستهلك من مضار الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص 183.

⁴ سمية المطيطي، الحماية القانونية للمستهلك في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي: إشكالية كفاية النصوص التشريعية المغربية في ظل التعاقد مع الوكيل الذكي وتحديات المسؤولية عن الأضرار، مرجع سابق، ص 128.

تمت برمجة هذا العقد على أن التأمين يغطي الضرر الناتج عن سقوط الجوال من ارتفاع معين وليكن 100 سم مثلاً فما فوق. فيحصل أن يسقط الجوال من ارتفاع 80 سم مثلاً ولا يحصل المستهلك على التعويض، لأن المستهلك العادي يتعذر عليه فهم شروط العقد المكتوبة بلغة البرمجة مما يخلق فجوة معرفية بين المستهلك والمبرمج. لذلك يرى الباحث أنه إذا كان المستهلك في عقد الاستهلاك التقليدي يعاني من صعوبة فهم اللغة القانونية المعقدة، فإن المشكلة تتضاعف في عقد الاستهلاك الذكي المكتوب بلغة برمجية لا يفهما إلا ذوي الاختصاص. وهي عقبة خطيرة أمام تبني عقود الاستهلاك الذكية، لذلك يؤيد الباحث تبني العقود المختلطة "عقود الريكارديان"¹ للتغلب على هذه العقبة لأن صعوبة فهم المستهلك لشروط العقد يجعل منها خلل بنيوي يهدد عدالة ومصادقية هذه العقود.

ثانياً - عدم إمكانية تعديل شروط العقد من قبل المستهلك في حال حدوث خلل برمجي: ومن أهم التحديات التي يواجهها المستهلك في عقود الاستهلاك الذكية من هذه الناحية عدم قدرته على رؤية وفحص المبيع، ومعرفة هوية المتعاقد الآخر معه، لأن النظام الذكي هو من يمثل دور الموجب في العقد. كما قد يتعرض المستهلك للانتهاكات المتعلقة بالخصوصية، لذلك لا ينبغي على المستهلك وهو بصدد إدراج معلوماته أن يضع بياناته الخاصة الحساسة كرقمه الوطني أو رقم بطاقته الشخصية².

فالأصل عدم جواز تعديل بنود العقد أو الرجوع عنها بعد إتمامها من قبل البرامج الذكية أو الخوادم البرمجية كما سبق وذكرنا، فإذا رغب أطراف العقد في تعديله فإن ذلك يتم بوضع شرط أو بند تعاقدية وقت إبرام العقد للتعديل المحتمل الحدوث، ويتولى البرنامج إبرام عقد ذكي آخر بهذا الخصوص³. ولما كانت قوانين حماية المستهلك من القوانين الحمائية المرتبطة بالنظام العام كونها تهدف إلى حماية الطرف الضعيف نظراً لوجود المهني أو المنتج الذي يعتبر الطرف الأقوى في العلاقة التعاقدية. فإنه

¹ Ricardian Contract وهو عقد يترجم ما يتضمنه العقد الذكي بطريقة مفهومة، ويعد ملزماً من الناحية القانونية، يجمع هذا العقد بين الكود وجزء "اللغة الطبيعية" من العقد، مما قد يضيف مرونة إضافية ويساعد المحكمة في تفسير العقد في حالة النزاع. للمزيد: انظر:

Andrew Spink & Stephen Butler & Chloë Bell, Cryptoassets And Smart Contracts The Ukjt Legal Statement, Outer Temple Chambers, 2019, P.12.

² محمد جمال محمد القليط، التحديات القانونية للعقود الذكية في إطار القانون التجاري الأردني "دراسة مقارنة بين أحكام العقد والتحول الرقمي، مرجع سابق، ص 26-27.

³ عمار عبد الحسين علي الشاه وجليل حسن الساعدي، الاشكاليات القانونية في العقود ذاتية التنفيذ، مجلة جامعة الامام جعفر الصادق للدراسات القانونية، كلية القانون، ع 4، ك 1، 2022، ص 108.

وفي نطاق التنفيذ الذكي في عقود الاستهلاك الذكية يصعب التمسك بقوانين حماية المستهلك وتطبيقها في هذه النماذج من العقود كون البرنامج الذكي يقوم بتنفيذ العقد بشكل تلقائي بمجرد تحقق الشروط التعاقدية بغض النظر عن الظروف والأوضاع الملائمة لها، وبغض النظر إن كان هناك أي خطأ أو خلل في كتابة الكود البرمجي. كما أن هذه القوانين تختلف من منظومة قانونية إلى أخرى من ناحية معالجتها لهذه الحماية، وهي قواعد آمرة لا يجوز الاتفاق على خلافها. ومع ذلك ارتأى بعض الفقه أنه يمكن تحقيق حماية قانونية للمستهلك بما ينسجم مع طبيعة عقود الاستهلاك الذكية من خلال تحديد المدة اللازمة للدول عن التعاقد بطريقة لا تؤدي إلى إلحاق أي ضرر بأي طرف، بالإضافة إلى مراعاة الجوانب التقنية للمنصات الذكية وإمكانات البرامج الذكية من حيث التكيف والتفاعل مع هذه الأحوال¹. لذلك يجب على المصنّع أو المحترف أن يبين للمستهلك بوضوح وبشكل خطي الطريقة الفضلى لاستعمال السلعة أو الخدمة، وأن ينبهه إلى المخاطر التي قد تلحق به في حال تم الاستعمال بشكل مخالف². كما ينبغي على الشركة المصنّعة لأنظمة الذكاء الاصطناعي عندما تبرم عقد مع المستهلك فهي وبصفتها كبائع لهذه الأنظمة فإنه يترتب عليها التزامين أساسيين هما التزام تسليم المبيع، والتزام ضمانه من النقائص والعيوب³.

ويمكن للباحث أن يوضح ما سبق بمثال بسيط يتعلق بعقد ذكي خاص بإيجار عقار سكني لمدة عام، تمت برمجته على أن يتم خصم بدل الإيجار كل شهر من المحفظة الرقمية للمستأجر، ما حصل أنه بعد مرور خمسة أشهر على إبرام العقد اكتشف المستأجر تسرب ماء خطير إلى هذا العقار أفقده صلاحيته للسكن. في العقد التقليدي يطلب المستأجر بكل بساطة فسخ العقد، أما في العقد الذكي لا يمكنه ذلك لأن الخصم الشهري سيستمر رغم عدم سكنه في العقار. وعليه يرى الباحث أن هناك تحدٍ جوهري في إعلام المستهلك ببند العقد قبل أن ينقر للتوقيع عليه، فالغموض التقني الذي تقوم عليه عقود الاستهلاك الذكية كونها مكتوبة بلغة البرمجة يتعارض مع مبدأ اليقين القانوني المتطلب في عقود الاستهلاك، وإذا كانت هذه اللغة واضحة ومفهومة بالنسبة للحاسب فهي غامضة ومبهمّة بالنسبة للمستهلك العادي. وأن الثقة التي تقوم عليها عقود الاستهلاك الذكية بين الأطراف تتحول إلى عيب حقيقي عندما لا يمتلك المستهلك القدرة على تعديل أي من شروط العقد. بغض

¹ عمار عبد الحسين علي الشا ه وجليل حسن الساعدي، المرجع نفسه، ص 114-115.

² هانيا محمد علي فقيه، الأساس القانوني للتعويض عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي، مجلة القرار للبحوث العلمية،

ع 1، مج 1، السنة الأولى، 2024، ص 106.

³ هانيا محمد علي فقيه، المرجع نفسه، ص 102-103.

النظر عن سبب هذا التعديل سواء كان لوجود خلل برمجي في لغة الكود، أو بسبب وجود بعض الشروط الغامضة بالنسبة له، أو حتى إذا أراد المستهلك تعديل مدة التسليم مثلاً. وهذا بحد ذاته يتعارض مع فلسفة التعاقد التي تقوم على المفاوضات بين أطراف العقد مما يجعل عقد الاستهلاك الذكي عقداً جامداً لا يقبل الجدل.

المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بإقصاء دور القاضي في تفسير العقد: تُكتب العقود الذكية بلغة خوارزمية مشفرة كما سبق وذكرنا يصعب على القاضي تفسيرها¹. لذلك لا يمكن قراءة العقود الذكية إلا من خلال خبراء مدرّبين، وبالتالي يستحيل على المحكمة أن تتأكد على وجه اليقين من مشروعية موضوع العقد، وهذا يؤثر طريق مسدود حول تفسير العقد عند حدوث نزاع بين الطرفين. وقد تعتمد المحكمة على الوثائق السابقة على التعاقد لتحديد نوايا الأطراف المتعاقدة، ولكن هذه الوثائق في حد ذاتها لا تتطوي على أي قيمة قانونية. وبالتالي لا يمكن اعتبارها كبديل للعقد الذكي لغرض تفسيره. ولذلك تلجأ المحاكم إلى الاستعانة بالمبرمجين كخبراء لها، وذلك لحل شفرة العقد الذكي وعكس ترجمته الموضوعية. وهنا تعتمد المحاكم على تأسيس حكمها على تفسير الخبراء، مما يؤدي إلى احتمال انتهاك حقوق الدفاع، لأن وظيفة الخبير شرح المصطلحات الفنية للمحكمة وليس تفسير العقد الذي هو من عمل القاضي². وعلاوة على ذلك، سيكون من الصعب على المحكمة التدخل لمنع تنفيذ العقود الذكية، خاصة وأن سلسلة الكتل لا تسمح عموماً بالتعديلات³.

ويرى البعض أن البرامج الذكية هي من تتولى عملية تفسير شروط وبنود العقود الذكية بخلاف العقود الكلاسيكية التي يتم تفسيرها من قبل الشخص الطبيعي. إذ تُمكن دقة البرامج الذكية من التخفيف من الإشكاليات القانونية المحتمل حصولها بسبب الغموض في الشروط التعاقدية الذكية. وفي ذات الوقت لا يخفى من احتمالية غموض اللغة البرمجية للبرامج الذكية، إلا أن هذا الغموض أقل مما هو عليه في العالم المادي وذلك لمحدودية المصطلحات في البيئة الرقمية مقارنة مع البيئة الحقيقية. أي أن تفسير العقود الذكية يختلف عن الأسلوب المعتمد في تفسير العقود التقليدية بسبب الطبيعة الخاصة لهذا الأسلوب التعاقدي الذي يعتمد على لغة برمجية خاصة للتنفيذ الذكي من قبل

¹ عمار عبد الحسين علي الشاه وجيل حسن الساعدي، الإشكاليات القانونية في العقود ذاتية التنفيذ، مرجع سابق، ص 112.

² محمد عبد الرزاق وهبة سيد أحمد، مفهوم العقد الذكي من منظور القانون المدني "دراسة تحليلية"، مرجع سابق، ص 92.

³ Amy J. Schmitz & Colin Rule, Online Dispute Resolution for Smart Contracts, Journal of Dispute Resolution, Vol 1, issues 2, 2019, p.111.

البرامج الذكية عبر سلسلة الكتل لذلك يجب اللجوء إلى الخبراء والمبرمجين والمتخصصين في هذا المجال للوصول إلى التفسير الحقيقي عند الغموض. وهذا ما دعا بعض الفقه إلى وصف هذه العقود بالعقود غير المرنة التي لا تستطيع التكيف مع المتطلبات المتعلقة بالقواعد العامة في القانون كمبدأ حسن النية والإنصاف¹. فقد تحدث إشكاليات تتعلق بعدم دقة البرنامج الذي صيغت به لغة التعاقد، وهنا تجد المحكمة المختصة نفسها عاجزة عن التثبت أو التحقق من ضمان حماية المستهلك المتعاقد في العقد الذكي الأمر الذي يثير إشكالية تفسير هذا العقد عند حصول أي نزاع بين طرفيه، وهو ما سيدفع المحكمة للجوء إلى المبرمجين لفك شيفرة العقد الذكي وتأسيس حكمها، الأمر الذي يخرج عن الإرادة الحقيقية لأطراف العقد. فضلاً عن اقتصار مهمة الخبير على شرح وتفسير المصطلحات التقنية للمحكمة وليس تفسير العقد. مما يجعل تطبيق قواعد التفسير الحالية غير ملائمة لتفسير العقود الذكية كونها لا تتوافق مع خصوصية العقد الذكي². لذلك وفي ظل عالم يشهد تحولاً رقمياً متسارعاً ظهرت الحاجة إلى تطوير أدوات قانونية قادرة على التعامل مع العقود الذكية، ومن بين الدول التي نجحت في هذا المجال تأتي الولايات المتحدة الأمريكية كإحدى الرواد في مجال التفسير القانوني الذكي للعقود الذكية. فقامت شركات قانونية مثل IBM و Deloitte بتطوير أنظمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل وتفسير العقود الذكية في القطاع المالي، وقد اعتمدت لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC على الذكاء الاصطناعي لمراقبة العقود الذكية في منصات التمويل اللامركزي DeFi وفرضت غرامات على منصات مثل Ether Delta لانتهاكها قوانين الأوراق المالية³.

ويمكن للباحث أن يعرض مثلاً بسيطاً يشرح فيه هذا التحدي بتعلق بعقد ذكي محله تأجير سيارة تمت برمجته وفق خوارزمية تحدد بدل الإيجار بمبلغ 25 \$ يومياً وأن أي تأخير يتجاوز 15 دقيقة يضاعف بدل الإيجار. ما حصل أن السيارة تأخرت مدة 16 دقيقة بسبب زحام المواصلات فتم خصم بدل الإيجار 50 \$. في هذا المثال لا يستطيع القاضي تفسير أن التأخير كان قسرياً لأن العقد

¹ عمار عبد الحسين علي الشاه وجليل حسن الساعدي، الإشكاليات القانونية في العقود ذاتية التنفيذ، مرجع سابق، ص 112-113.

² لمى أيمن اسماعيل الخطيب، الضوابط القانونية لحماية حق المستهلك في العقد الذكي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، حزيران، 2024، ص 52-53.

³ لبنى عبد الحسين عيسى، التفسير الذكي لعقود Block Chain "دراسة تحليلية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مج 16، ع 1، 2025، ص 362-363.

الذكي لا يتضمن هذه المفاهيم، فالكود ينفذ حرفياً دون أي اعتبار للظروف والحالات الطارئة. وعليه يرى الباحث أن إقصاء دور القاضي بشكل شبه كامل في تفسير عقود الاستهلاك الذكية يشكل تهديداً صارخاً لمبدأ التوازن العقدي ويحرم المستهلك من حمايته الأساسية لا سيما وأن نسبة الخطأ يمكن أن ترتفع في عقود الاستهلاك المعقدة. فلا بد من تفعيل دور القاضي من خلال تبني مفهوم جديد للتفسير يتلاءم مع خصوصية عقود الاستهلاك الذكية، فالحل ليس في رفض التطور والتكنولوجيا وإنما في تطوير آليات ووضع حلول قضائية تتلاءم معها، كوضع حلول تقنية مساعدة للقاضي يتم تحميلها على عقد الاستهلاك الذكي نفسه، إذ يبقى القاضي الملاذ النهائي للفصل في أي نزاع لم تتمكن التكنولوجيا من حسمه.

المطلب الثالث: التحديات المتعلقة بلا مركزية عقود الاستهلاك الذكية: تعمل تقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين" بطريقة لا مركزية أي أنها لا تعتمد في عملها أو إدارتها على طرف ثالث أو وسيط، إنما يتم تشغيلها وإدارتها عن طريق المستخدمين مباشرة وبشكل آلي¹. فلا يوجد جهة مركزية أو جهة محددة في معالجة البيانات التي تتعلق بالعمل المشترك بين عدة أجهزة موجودة على الشبكة، وإنه لا يوجد كيان واحد يتحكم في النظام داخل السلسلة، ويمكن لأي شخص الانضمام إليها². وبحكم دولية شبكة الإنترنت بشكل عام، ولا مركزية سلسلة الكتل بيئة إبرام عقود الاستهلاك الذكية بشكل خاص كثيراً ما تكون المعاملات والعقود القانونية التي تتم من خلالها مشوبة بعنصر أجنبي، وبالتالي مكتسبة للصفة الدولية مما يثير التنازع في الاختصاصين القضائي والتشريعي³. وإذا كانت القواعد القانونية المتعلقة بحماية المستهلك تسعى إلى ضمان حقوق المستهلكين في مواجهة الممارسات الاحتيالية والتجارية الضارة، وتكفل للمستهلكين الحصول على منتجات وخدمات ذات جودة، وتتيح لهم إمكانية اللجوء إلى القضاء في حال حصول أي ضرر⁴. فإن عقود الاستهلاك الذكية لا تكاد تخلو من منازعات وخصومات يتم الرجوع إلى القضاء من أجل حلها، وعدم اعتراف القوانين القضائية بها يقف

¹ James grimmelmann, all smart contracts are ambiguous, journal of law & innovation, vol. 2, No. 1, October, 2019, p. 7.

² دانيه حابس سفهان العيمان، الاتجاهات نحو تطبيق تكنولوجيا سلسلة الكتل وأثرها على أداء سلسلة التوريد "دراسة ميدانية في قطاع الصناعات التعدينية في الأردن"، مرجع سابق، ص 20.

³ عبد الله فاضل حامد، دور فقه تنازع القوانين في مواجهة تحديات العالم الرقمي "دراسة تحليلية"، مجلة دراسات قانونية، مجلس النواب، البحرين، ع 8، شباط 2025، ص 95.

⁴ سمية المطيطي، الحماية القانونية للمستهلك في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي: إشكالية كفاية النصوص التشريعية المغربية في ظل التعاقد مع الوكيل الذكي وتحديات المسؤولية عن الأضرار، مرجع سابق، ص 106.

عائقاً دون الفصل فيها، ويوقع المتعاقدين في إشكال حل النزاع القائم بينهما، مما قد يتسبب في ضياع الحقوق المالية للمستهلك¹. لذلك فإنه من الطبيعي ظهور بعض المشكلات والعقبات القانونية عند تطبيق قواعد الاختصاص القضائي على المنازعات الناشئة عن عقود الاستهلاك الذكية ذلك أن هذه القواعد سابقة على ظهور هذا النوع من العقود². ومن هنا كان من الضروري تعزيز آليات حل النزاعات الناشئة عن هذه العقود، ويمكن أن يشمل ذلك إنشاء محاكم متخصصة أو غرف متخصصة داخل المحاكم القائمة للتعامل مع القضايا المتعلقة بعقود الاستهلاك الذكية المبرمة مع وكلاء أدكياء، لضمان خبرة أفضل ونظرة أكثر ملاءمة للمسائل القانونية المعقدة التي تنشأ في هذا السياق. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد تعزيز التعاون الدولي في تنظيم الذكاء الاصطناعي أيضاً في تنسيق قواعد حماية المستهلك على مستوى العالم³. هذا على صعيد الاختصاص القضائي في نظر المنازعات الناشئة عن عقود الاستهلاك الذكية. أما على صعيد الاختصاص التشريعي فإنه وباستقراء نص المادة 6/4 من اتفاقية روما لعام 2008 نجد أنها أوردت عدة قيود على قاعدة تطبيق قانون الإرادة فيما يخص عقود المستهلكين. ووضعت أسلوباً مختلفاً لتحديد القانون الواجب التطبيق عليها، من خلال تقييد مبدأ الخضوع لقانون الإرادة بما يكفل حماية المستهلك باعتباره الطرف الضعيف في هذه الفئة من العقود. حيث تبنت معيار محل إقامة المستهلك كضابط أساسي يتحدد وفقاً له القانون الواجب التطبيق. ولا شك في أن وجود قاعدة إسناد خاصة بعقود المستهلكين في اتفاقية روما لعام 2008 يشكل خروجاً عن قاعدة قانون الإرادة في مجال العقود الدولية، إلا أنه في الوقت نفسه لم تتف الاثاقفة إمكانية الاختيار إذ أنها منحت الإرادة دوراً ثانوياً في هذا السياق. حيث أفسحت المجال أمام الأطراف لاختيار قانون دولة أخرى شريطة عدم جواز حرمان المستهلك من الحماية المقررة له في

¹ سناء رحمانى ومسعود فلوسى، العقود الذكية ودور القواعد الفقهية في تحكيمها، مجلة الإحياء، مج 22، ع 30، الجزائر، 2022، ص 231.

² زياد خليف العنزي، اختصاص القضاء الإماراتي بنظر المنازعات الإلكترونية ذات العنصر الأجنبي، مجلة جامعة الشارقة، مج 15، ع 2، 2018، ص 425.

³ سمية المطيطي، الحماية القانونية للمستهلك في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي: إشكالية كفاية النصوص التشريعية المغربية في ظل التعاقد مع الوكيل الذكي وتحديات المسؤولية عن الأضرار، مرجع سابق، ص 112

⁴ للاطلاع على نص المادة 6/ من اتفاقية روما لعام 2008 انظر :

Regulation (Ec) No 593/2008 Of The European Parliament And Of The Council Of 17 June 2008 On The Law Applicable To Contractual Obligations (Rome I), Official Journal Of The European Union, 4.7.2008., p. 11- 12.

قانون محل إقامته، وبالتالي فإن ضابط محل الإقامة لا يتخلّى عن دوره الرئيس¹.

وأخيراً، يورد الباحث مثلاً بسيطاً يشرح فيه هذا التحدي يتعلق المثال بشراء فتاة بنظراً من متجر إلكتروني عبر عقد ذكي، فيصلها البنطال بمقاس خاطئ. بالتأكيد أن هذه الفتاة لن تتمكن من رفع دعوى على البائع فهي لا تعرف عنه سوى عنوانه الرقمي على سلسلة الكتل، وبالتالي ليس بإمكانها معرفة المحكمة التي يجب رفع الدعوى أمامها، ولا أي قانون سيطبق على نزاعها. لهذا يرى الباحث أن سلسلة الكتل حاضنة عقود الاستهلاك الذكية وبحكم طبيعتها اللامركزية التي لا تعترف بالحدود الجغرافية تخلق تحدياً جسيماً أمام قواعد التنازع التقليدية التي تحاول تحديد موقع إبرام العقد أو موقع تنفيذه. ومواجهة هذا التحدي يكون بالتعاون الدولي الفاعل في وضع معايير موحدة تحدد الاختصاص القضائي والتشريعي في عقود الاستهلاك الذكية، وكل تأخير في تحقيق هذا التعاون يخلق حالة من عدم الاستقرار واليقين القانوني تجعل المستهلك في فراغ قانوني ناتج عن الفجوة بين سرعة التطور التقني والجمود التشريعي. فهل نجحت الصكوك الدولية الحالية التي تناولت موضوع حماية المستهلك في تأمين حماية كافية له تواجه هذه التحديات؟ هذا ما سنتناول الحديث عنه تباعاً بالشرح والتفصيل في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: مدى كفاية الصكوك الدولية الحالية لحماية المستهلك في عقود الاستهلاك الذكية:
يثير إدخال أنظمة الذكاء الاصطناعي في مجال عقود المستهلك خاصة أسئلة قانونية مهمة من حيث مدى كفاية الأنظمة القائمة لحماية المستهلك. إذ يواجه المستهلكون اليوم استخدام الأنظمة الذكية كوكلاء في إبرام العقود مما يخلق ديناميكيات جديدة²، ويثير تساؤلات قانونية عميقة حول مدى كفاية الصكوك القانونية القائمة لحماية المستهلكين من المخاطر المرتبطة بهذه الأنظمة. ولما كانت عقود الاستهلاك الذكية تتمتع بمقومات وعناصر تميزها عن العقود الإلكترونية³

¹ غيداء بوادقجي، عقود المستهلكين في اتفاقية روما لعام 2008، مجلة بحوث جامعة حلب، ع 8، 2015، ص 142.

² سمية المطيطي، الحماية القانونية للمستهلك في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي: إشكالية كفاية النصوص التشريعية المغربية في ظل التعاقد مع الوكيل الذكي وتحديات المسؤولية عن الأضرار، مرجع سابق، ص 134.

³ تعمل العقود الذكية على منصة تقنية سلسلة الكتل، ويتم تنفيذها بواسطة جميع العقد الموزعة على الشبكة، ولن يكون العقد مفتوحاً لإجراء أي تغييرات بعد إبرامه، أما العقود الإلكترونية لا علاقة لها بهذه المنصة ويتم إبرامها أو تنفيذها بشكل كلي أو جزئي بواسطة وسائل إلكترونية عبر الأجهزة الإلكترونية الحديثة مثل الجوال والحواسيب باستخدام الانترنت. وتكتب العقود الذكية بلغة برمجة، بينما تتم كتابة العقود الإلكترونية بلغة قانونية، كما أن العقود الذكية تمثل التنفيذ الإلكتروني للعقد، بينما تمثل العقود الإلكترونية التعاقد الإلكتروني، فهي عبارة عن حالة إجرائية للتعاقد الإلكتروني

تبدأ من لحظة تكوينها على شكل معادلة خوارزمية ورفعها على منصة سلسلة الكتل، مروراً بذاتية التنفيذ التي تمتاز بها، وانتهاء بصياغتها الرمزية المشفرة. فإنها تواجه تحديات قانونية تحد من انتفاع المستهلك المتعاقد من الحماية المقررة في الصكوك الدولية التي تناولت حماية المستهلك. لذا كان البحث في أسس الحماية القانونية للمستهلك في عقود الاستهلاك الذكية أمراً مهماً بهدف تأسيس الحماية الواجب ضمانها للمستهلك عند دخوله في هذا النوع من العقود¹. إذ تناولت الصكوك الدولية عدداً من الأسس التي تشكل بيئة قانونية وركائز أساسية تضمن سلامة العقد المبرم متى كان أحد أطرافه مستهلكاً، حيث ضمنت للمستهلك حق الحصول على السلع والخدمات الأساسية السليمة، وحماية البيانات الشخصية للمستهلكين، والحق في حماية المصالح الاقتصادية وحماية المستهلك من الشروط التعسفية، وحق الحصول على المعلومات الكافية عن السلعة قبل اتخاذ قرار شرائها، والحق في الحصول على المهارات اللازمة للتصرف كمستهلك واعٍ بحقوقه، وحقه في الإنصاف والتعويض. فهل تنطبق هذه الركائز على حماية المستهلك في عقود الاستهلاك الذكية؟ لذلك كان من الضروري دراسة مدى فعالية هذه الصكوك في حماية المستهلكين من المخاطر المحتملة المرتبطة بهذه العقود الوليدة. وتقييم مدى كفايتها في مواجهة تحديات أنظمة الذكاء الاصطناعي في وقت يتزايد فيه استخدام هذه الأنظمة في إبرام العقود. لا سيما وأن هذه الصكوك وضعت للاستجابة للقضايا المتعلقة بحماية المستهلك في سياق العقود التقليدية. فبات من الضروري تحليل قدرتها على التعامل مع الأنظمة الذكية الحالية. وسنتناول تباعاً هذه الصكوك المتمثلة في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة (المطلب الأول)، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (المطلب الثاني)، وأخيراً سنتحدث عن الإعلان الأوربي لحماية المستهلك (المطلب الثالث).

المطلب الأول: المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة: اكتسبت حركة حماية المستهلك قوة دفع كبيرة عندما أعلن الرئيس الأمريكي جون كينيدي عن حقوق المستهلك الأربعة في 15 آذار من العام 1962 الذي أصبح بعد ذلك يوماً عالمياً لحماية المستهلك. بعد ذلك اعتمدت الجمعية العامة للأمم

باستخدام وسائط الانترنت. فهي بهذا أشمل نطاقاً من العقود الذكية التي وُصفت بالذكاء لكونها ذاتية التنفيذ لا تحتاج إلى وسيط.

انظر: بن داود حسين و عاشوري وهيب، التعاقد الإلكتروني والمسائل القانونية المتعلقة به، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، ع 5، الجزائر، عدد خاص بالملتقى الدولي حول التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا الاتصالات الفرص والتحديات، 5-6 آذار، 2019، المنظم بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، ص 104.

¹ لمى أيمن اسماعيل الخطيب، الضوابط القانونية لحماية حق المستهلك في العقد الذكي، مرجع سابق، ص 59.

المتحدة بإجماع الآراء المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك في 7 نيسان من العام 1985 بموجب القرار 248/39، وقامت بتعديلها في العام 1995، وضمنتها أسس التنمية المستدامة في العام 1999، إلى أن جاء التحديث الأخير في العام 2013 بموجب القرار 186/70 في كانون الأول 2015¹. ويدور مضمون هذه المبادئ حول حق المستهلك في الحصول على كافة المعلومات والحقائق التي يحتاجها خاصة ما يتعلق منها بالسلعة والخدمة محل العقد، وخصائصها وكافة البيانات اللازمة للتأكد من صلاحيتها. فوضعت الأمم المتحدة مبادئ توجيهية ثمانية لحماية المستهلك وهي الحق في الحصول على الاحتياجات الأساسية، وحقه في الاختيار من بين مجموعة من المنتجات السلع والخدمات المتنوعة بأسعار تنافسية مع ضمان نوعية مرضية، والحماية من تسويق السلع والخدمات التي تنطوي على مخاطر صحية. والحق في التنقيف والتنوعية و الحصول على المعرفة والمهارات اللازمة للمستهلك بما يضمن الرشادة في السلوك الاستهلاكي وتعميق القدرة على الاختيار. والحق في التمثيل وسماع الرأي فيما يتم وضعه أو تنفيذه من سياسات تتعلق بالمستهلك كي يطمئن أن كافة مصالحه سوف تلقى كامل العناية والاعتبار من الجهات الحكومية. وأخيراً حق المستهلك في التعويض العادل عن السلع الرديئة والخدمات غير المرضية².

وجدير بالذكر أن تلك المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك، هي أساس كل القوانين والأنظمة الهادفة إلى حماية المستهلك، تساعد في تعزيز التعاون في مجال الإنفاذ على الصعيد الدولي فيما بين الدول الأعضاء، وتشجع تبادل الخبرات في مجال حماية المستهلك³. وعلى الرغم من ذلك يرى الباحث أن هذه المبادئ لم تساير ما وصلت إليه تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، فهي غير كافية لضمان الحماية اللازمة كونها تمثل إطاراً أخلاقياً وسياسياً عاماً لكنها غير قادرة على معالجة التحديات التي تفرضها عقود الاستهلاك الذكية. فهي عبارة عن مبادئ وتوصيات وليست قوانين ملزمة يمكن للمستهلك الاحتكام إليها في اللجوء إلى القضاء، وبما أن معظم عقود الاستهلاك الذكية عقود عابرة للحدود فإن هذه المبادئ التوجيهية لا تستطيع حل نزاع الاختصاص القضائي في الحالة التي يكون فيها المستهلك في سورية، والخادم في الصين، والمطور في ألمانيا مثلاً. هذا من جانب، ومن

¹ دارين زكي ترحيني، دور القانون الدولي في حماية المستهلك، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، مج 3، ع 9، السنة 1، أيلول، 2024، ص 1284.

² دارين زكي ترحيني، المرجع نفسه، ص 1287-1288.

³ الأمم المتحدة "المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2016، ص 3.

جانب آخر فإن الشفافية التي تتطلبها هذه المبادئ في عقود الاستهلاك ليست إلا شفافية زائفة لأن المستهلك لا يستطيع قراءة الكود حتى ولو كان مفتوح المصدر مما يستدعي الحاجة إلى شرح هذا الكود إلى لغة يفهما الشخص الطبيعي. كما لا تقدم هذه المبادئ حلاً تقنياً يتعلق بحق المستهلك في الانسحاب بإرجاع المنتج واسترداد الأموال خلال فترة معينة لأن عقد الاستهلاك الذكي بمجرد نشره على منصة سلسلة الكتل لا يمكن تعديله. وبالتالي فإن هذه المبادئ تشكل أساساً مهماً ولكنها غير كافية لتحقيق الحماية الكاملة للمستهلك في العقد الذكي، تلك الحماية التي تتطلب تكاملاً بين القانون والتكنولوجيا.

المطلب الثاني: منظمة التجارة العالمية WTO ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD: لم تعد قضية حماية المستهلك من أنظمة الذكاء الاصطناعي من مهمة الدول وحدها، وإنما باتت قضية دولية بامتياز. وإزاء تعدد المنظمات الدولية المعنية بهذا المجال تبرز منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كهيئتين محوريتين في حماية المستهلك. فبينما تتعامل الأولى مع هذه الحماية كمسألة مرتبطة بتسيير التجارة ومنع العوائق الفنية أمام التبادل التجاري من خلال اتفاقيتي SPS و TPT. تُصدر الثانية المبادئ والإرشادات غير الملزمة قانوناً لا سيما تلك المتعلقة بالجودة والأمان والإفصاح. وسناقش موضوع حماية المستهلك في هاتين الاتفاقيتين تباعاً:

أولاً- منظمة التجارة العالمية WTO : تعمل منظمة التجارة العالمية على تسهيل تجارة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، وذلك من خلال توفير إطار للتفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية التي تهدف إلى خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية، وحصص التوريد، والحواجز التجارية الأخرى. كما تدير منظمة التجارة العالمية حل الخلافات المستقلة لفرض التزام المشاركين بالاتفاقيات التجارية وحل الخلافات المتعلقة بالتجارة. وتلعب المنظمة دوراً حيوياً وهاماً في تحديد المعايير الدولية لحماية المستهلك من خلال الاتفاقيات التالية:

1- اتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية SPS: التي تؤكد أنه يجب عدم منع أي عضو من اعتماد التدابير اللازمة لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، بشرط ألا يتم تطبيق هذه التدابير بطريقة تشكل وسيلة تمييز تعسفي بين الدول الأعضاء. وتضع معايير لحماية المستهلك من المخاطر المتعلقة بالأغذية والمنتجات الزراعية لضمان سلامة الأغذية المستوردة والمصدرة.

2- اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة TBT: التي تهدف إلى ضمان أن تكون اللوائح التقنية والمعايير وإجراءات تقييم المطابقة غير تمييزية، وعدم فرض عقبات غير ضرورية أمام التجارة. كما تعترف هذه الاتفاقية بحق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في تنفيذ تدابير لتحقيق أهداف

سياسية مشروعة كحماية الصحة البشرية أو حماية البيئة. وتُلزم الدول الأعضاء بتطبيق معايير الجودة والسلامة على المنتجات سواء كانت مستوردة أو مصنعة محلياً لحماية المستهلك من المنتجات الرديئة أو غير المطابقة للمواصفات¹.

وبناء على ما سبق يتضح للباحث أن منظمة التجارة العالمية لا توفر للمستهلك في عقد الاستهلاك الذكي حماية مباشرة، ولكنها تعمل إلى وضع إطار عام للقواعد الرقمية. فحتى هذا الوقت لا يوجد اتفاقية شاملة وملزمة للدول الأعضاء تنظم عقود الاستهلاك الذكية بشكل مباشر، وبالتالي لا توجد قواعد محددة لحماية المستهلك في هذا المجال.

ثانياً- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD: تركز هذه المنظمة بشكل كبير على قضايا المستهلك في الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، حيث وضعت أدلة وقواعد إرشادية بشأن حماية الخصوصية ونقل البيانات، وتم اعتماد التوصية الأولى بشأن حماية المستهلك في التجارة الإلكترونية في العام 1999. وقد أوصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بضرورة وجود مستوى معين من الحماية للمستهلك الذي يقوم بعمليات تجارية إلكترونية أو عمليات بيع عن بُعد. وأن تكون المعلومات بلغة واضحة ومفهومة للمستهلك، وأن يتم ذكر هوية الشركة التي تقدم الأنشطة الإلكترونية الرقمية ومعلومات كافية عن نوع السلع والخدمات التي تقدمها بما في ذلك تحديد الثمن وطريقة الدفع وتسليم المنتج. كما أوصت بضرورة الحصول على موافقة صريحة من المستهلك، وإعطائه مهلة مناسبة للتفكير في إتمام عملية التعاقد أو العدول عنها². إذ تزداد أهمية حق المستهلك في العدول في إطار التعاقد عن بُعد لأنه لا يمكن للمستهلك معاينة السلعة محل التعاقد بحكم المسافة بينه وبين المهني³. وأوصت أخيراً بالتعريف بالقانون الواجب التطبيق على التعاقد الإلكتروني والمحكمة المختصة بنظر ما ينشأ عنه من نزاعات. إضافة إلى إنشاء وسائل لتوثيق المعاملات الإلكترونية فيما بين التاجر والمستهلك، وتطوير التعاون الدولي بين الدول والمنظمات الدولية المعنية بحماية المستهلك⁴.

¹ محمد التجاني، المرجعيات القانونية لحماية المستهلك بالمغرب، متاح على الرابط: <https://www.scribd.com> تاريخ الزيارة: 2026/3/7.

² فاطمة الزهرة سنو وروضة جديدي، حماية المستهلك الإلكتروني في ظل التشريعات الدولية، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، مج 4، ع 1، 2022، ص 63-64.

³ لينا الرغبان ومحمد زيدان، الحق في العدول في عقود الاستهلاك الإلكتروني، مجلة جامعة حمص، مج 45، ع 17، 2023، ص 131.

⁴ فاطمة الزهرة سنو وروضة جديدي، حماية المستهلك الإلكتروني في ظل التشريعات الدولية، مرجع سابق، ص 63-64.

وبناء على ما سبق يتضح للباحث أنه وعلى الرغم من كون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي المنظمة الرائدة عالمياً في وضع المبادئ التوجيهية والسياسات التي تشكل الأساس الذي تبنى عليه قوانين حماية المستهلك في الدول الأعضاء، إلا أنه لا يوفر الحماية القانونية المباشرة والملزمة للمستهلك في عقود الاستهلاك الذكية وإن كانت المرجعية الدولية الكبرى في مجال سياسات حماية المستهلك الرقمي.

المطلب الثالث: الإعلان الأوربي لحماية المستهلك: يلعب الإعلان الأوربي لحماية المستهلك لعام 1973 دوراً هاماً في تقرير حقوق المستهلك في السلامة والحماية الصحية فيما يتعلق بالأغذية والأدوية، وحماية مصالحه الاقتصادية والمالية. كما يعزز حق المستهلك في التعويض عن كل ضرر يصيبه بسبب وجود عيب ما في السلعة الاستهلاكية، ويركز على إعلام المستهلك وتوجيهه من قبل منتج السلعة، إضافة إلى تشجيع إنشاء الهيئات والجمعيات التي تُعنى بحماية حقوق المستهلك. ولم تكتفِ دول المجموعة الأوربية بإقرار هذه المبادئ بل سعت إلى التنسيق بين التشريعات الموحدة وأعدت لها برنامجاً خاصاً في العام 1975¹.

أصدر المجلس الأوربي عدة توجيهات في هذا الشأن، منها اللائحة رقم 1215/2012 المتعلقة بالقواعد التي تحدد المحكمة الأفضل للمستهلك خاصة في ظل معاهدة روما لعام 1980. إلا أن أهم التوجيهات على الإطلاق التي صدرت على المستوى الأوربي هو التوجيه رقم 7/97 الصادر في 20 أيار لعام 1997 الذي نظم قواعد حماية المستهلكين في العقود التي تُبرم عن بُعد بإلزام المهنيين والموردين بضرورة إعلام المستهلك بالبيانات والمعلومات الأساسية للسلعة أو الخدمة، كما أعطى المستهلك الحق في الرجوع عن التعاقد في المادة 6 منه والتي نصت على: "في العقود المبرمة عن بُعد بواسطة إحدى تقنيات الاتصال عن بُعد يجوز للمستهلك أن يتراجع عن العقد في مهلة سبعة أيام اعتباراً من تاريخ التسليم بالنسبة للسلع، ومن تاريخ توقيع العقد بالنسبة للخدمات دون أي جزاء أو غرامة ودون حاجة لبيان الأسباب"².

علاوة على ذلك فإن التوجيه الأوربي رقم EC2000/31 بشأن التجارة الإلكترونية لم يتضمن أي إشارة صريحة إلى برامج الذكاء الاصطناعي، ولكن في الوقت ذاته تنص المادة التاسعة منه على ضرورة أن يسمح النظام القانوني للدول الأعضاء بإبرام العقود بالوسائل الإلكترونية المختلفة دون فرض أي عراقيل، أو حرمان هذه العقود من الصلاحية القانونية لمجرد أنه تم إبرامها عن طريق

¹ دارين زكي ترحيني، دور القانون الدولي في حماية المستهلك، مرجع سابق، ص 1291-1292.

² فاطمة الزهرة سنو وروضة جديدي، حماية المستهلك الإلكتروني في ظل التشريعات الدولية، مرجع سابق، ص 63.

الوسائل الإلكترونية. وبالتالي فإن القانون الأوربي لم يتجاهل أنظمة الذكاء الاصطناعي تماماً بدليل عدم وجود أي نص فيه يحول دون استخدام هذه الأنظمة في العملية التعاقدية. ولكن يمكن أن نستنتج أن هذا القانون إما أن يكون قد فضل الانتظار لمعرفة المدى الذي ستصل إليه هذه الأنظمة، أو أنه اعتبر أنظمة الذكاء الاصطناعي على الرغم من الخصائص التي تتفرد بها، ليست إلا وسائل إلكترونية عادية لا تحتاج إلى قواعد خاصة وأن الإطار التنظيمي الحالي يكفي لتنظيمها واستيعاب جوانبها المختلفة. كما لم يتطرق التوجيه الأوربي بشأن التجارة الإلكترونية لحماية المستخدم من التصرفات غير المتوقعة للبرامج الذكية. ولم ينظم كيفية التعامل مع الأخطاء التي تتسبب بها هذه البرامج، ولكنه اشتمل على العديد من المبادئ التي تؤدي دوراً غير مباشر في تجنب بعض المشاكل التي قد تنشأ عن العقود المبرمة عبر الإنترنت. ومثال ذلك ما تضمنته المادتان 10- 11 من هذا التوجيه بشأن الخطوات التي ينبغي اتباعها في عملية التعاقد عبر الإنترنت، إذ تؤكد هاتان المادتان على أهمية وجود الوسائل التقنية لتصحيح الأخطاء المتعلقة بإدخال البيانات، وإنشاء أمر الشراء أو البيع قبل الإبرام النهائي للعقد. وقد أكد هذا التوجيه على حق المستخدم في الحصول على المعلومات الكافية، وألزم المواقع الإلكترونية بالإفصاح بشكل واضح وصريح عن سياساتها وبنود اتفاقياتها وعن كل ما من شأنه المساس بحقوق المستهلك . وتمثل التطور الهام في الموقف الأوربي حيال أنظمة الذكاء الاصطناعي فائقة الاستقلالية في القرار الذي أصدره البرلمان الأوربي في العام 2017 حول قواعد القانون المدني بشأن الروبوتات، إذ يعترف هذا القرار صراحة بخصوصية الروبوتات ذات التعلم الذاتي، ويدعو إلى ضرورة تطوير قواعد جديدة للمسؤولية تأخذ بعين الاعتبار مقدار تطور هذه الروبوتات ومدى سيطرة المستخدم البشري عليها¹. ويرى الباحث أن مبادئ الاتحاد الأوربي غير كافية لحماية المستهلك في عقود الاستهلاك الذكية لكنها تشكل أرضية صلبة أكثر تطوراً من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة كونها لا تكتفي بالتوصيات وإنما تشتمل على تشريعات ملزمة يتم تطويرها باستمرار لمحاولة مواكبة هذه التقنية الوليدة.

يتضح مما تقدم أنه على الرغم من أن الإطار القانوني الحالي يوفر بعض الحماية للمستهلك إلا أنه بحاجة إلى تعزيز وتمكين وتكييف مع التحديات التي تفرضها أنظمة الذكاء الاصطناعي، وذلك بإدخال تعديلات على القوانين والقواعد الحالية لمعالجة التعقيدات والمخاطر المحتملة المرتبطة

¹ علي خيون كاطع السويدي وجيهان عباس محسن كرماشة، الحماية القانونية للمستهلك من مضار الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص 175- 176.

بعقود الاستهلاك الذكية. فهو إطار محدود نسبياً ويعاني من بعض الثغرات فيما يتعلق بتنظيم العقود التي تتطوي على تقنيات ذكية. فقد لا تكون القواعد الحالية كافية لمواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي التي تجعل العقود أكثر تعقيداً خاصة تلك التي تتطوي على وكلاء أذكىاء يتصرفون نيابة عن الأطراف المتعاقدة مما يثير إشكالية القرارات التي يتخذها هؤلاء الوكلاء الأذكىاء¹. إذ لا تتناول هذه الصكوك استخدام الوكيل الذكي في العملية التعاقدية، ولا تحتوي قواعد تكوين العقود وشروط صحتها على أحكام محددة تتعلق بالأنظمة الذكية، لذلك فهناك حاجة إلى التوضيح في هذا المجال. كما يثير موضوع المسؤولية في سياق أنظمة الذكاء الاصطناعي مسألة هامة في حال تسبب وكيل ذكي بأي ضرر للمستهلك، فيكون من الصعب تحديد المسؤول عن هذا الضرر بين كل من منشئ النظام الذكي أو مستخدمه أو حتى النظام الذكي نفسه. فلا تحتوي الصكوك السابقة على أحكام واضحة بشأن هذه المسؤولية مما يوجب اتخاذ خطوات حثيثة لتحديد مسؤولية الأطراف المعنية وإنشاء آليات الملاحقة القضائية المناسبة. كما لا تتضمن الصكوك الحالية أي أحكام أو متطلبات محددة للشفافية فيما يتعلق باستخدام الأنظمة الذكية في عقود الاستهلاك، لذلك من الضروري إدراج أحكام محددة تضمن إعلام المستهلكين بشكل صريح حول استخدام الأنظمة الذكية وتقديم الموافقة المستنيرة قبل التفاعل مع الوكلاء الأذكىاء. ولم تشمل هذه الصكوك القضايا الأمنية على وجه التحديد إذ يعد الأمان مصدر قلق كبير للمستهلكين عند استخدامهم لأنظمة الذكاء الاصطناعي، فمن الممكن أن تكون هذه الأنظمة عرضة للهجمات والتهديدات السيبرانية، مما قد يعرض أمن البيانات الشخصية والمعلومات الحساسة للمستهلكين للخطر، لذلك من الضروري وضع التزامات محددة تتعلق بأمن أنظمة الذكاء الاصطناعي حمايةً للمستهلكين من المخاطر المحتملة². وهناك مسألة أخرى تتعلق بمسألة الإثبات في عقود الاستهلاك الذكية تتمثل في صعوبة إنشاء دليل واضح في حال حصول نزاع ما، مما يشكل العديد من المشاكل للمستهلكين الذين يسعون إلى إثبات المسؤولية أو إثبات انتهاك حقوقهم³.

¹ سمية المطيطي، الحماية القانونية للمستهلك في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي: إشكالية كفاية النصوص التشريعية المغربية في ظل التعاقد مع الوكيل الذكي وتحديات المسؤولية عن الأضرار، مرجع سابق، ص 108-109.

² سمية المطيطي، المرجع نفسه، ص 113.

³ سمية المطيطي، المرجع نفسه، ص 116.

ويلعب التعاون الدولي دوراً مهماً في تنسيق القواعد القانونية المتعلقة بتنظيم استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في عقود الاستهلاك لاسيما وأن طبيعة هذه العقود عابرة للحدود مما ينعكس على التجارة الدولية. وتلعب منظمة التجارة العالمية في هذا المجال دوراً مركزياً في وضع هذه المعايير مما يضمن امتثال الدول لها وحماية حقوق الأطراف. كما تلعب هيئة الأمم المتحدة دوراً محورياً في ذلك من خلال مختلف هيئاتها ووكالاتها المتخصصة كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP من خلال وضع مبادئ توجيهية أو اتفاقيات تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في إبرام عقود المستهلكين¹. فمن الضروري تعزيز التعاون الدولي بين السلطات التنظيمية وأصحاب المصلحة في صناعة التكنولوجيا وجمعيات المستهلكين لمواجهة التحديات الناتجة عن استخدام الأنظمة الذكية في عقود المستهلكين وتطوير الحلول المناسبة لذلك. وإجراء دراسة معمقة حول الثغرات وأوجه القصور في القوانين الحالية²، بحيث يتم تكييفها مع الواقع الجديد الذي تفرضه هذه الأنظمة لسد الثغرات القائمة وتقديم إجابات واضحة على الأسئلة التي يطرحها الإدماج المتزايد للأنظمة الذكية في عقد الاستهلاك بما يكفل حماية أفضل للمستهلكين، الأمر الذي يتطلب إعادة تقييم شاملة للقواعد القائمة واتخاذ تدابير استباقية لضمان الحماية الكافية للمستهلك³. وبالتالي فإن كفاية هذه الصكوك تعد موضوعاً حاسماً لضمان الحماية الفعالة للمستهلكين.

وأخيراً لا بد للباحث أن يبين أن غالبية التشريعات العربية ومنها التشريع السوري لا تعترف بتقنية سلسلة الكتل نظراً لارتباطها الوثيق بالعملات الرقمية، التي لا زال هناك توجساً من استخدامها بسبب تقلبات أسعارها وانعكاساتها على المنظومة القانونية برمتها. كما لم ينظم المشرع السوري العقود الذكية بنص خاص، إلا أنه واكب التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنشطة الانترنت، حيث أصدر قانون التوقيع الإلكتروني وخدمات الشبكة رقم 4 لعام 2009، الذي ضم 34 مادة. ويشتمل على نصوص تتعلق بالتعاريف والاعتراف بالتوقيع الإلكتروني. وأصدر أيضاً قانون الجرائم المعلوماتية رقم 12 لعام 2016. وقانون المعاملات الإلكترونية والبيانات الشخصية رقم 81 لعام 2018. وقانون الجرائم الإلكترونية رقم 20 لعام 2022. وذلك لغرض توفير الأسس والأطر

¹ سمية المطيطي، المرجع نفسه، ص 140.

² سمية المطيطي، المرجع نفسه، ص 117.

³ سمية المطيطي، المرجع نفسه، ص 110 - 111.

القانونية للمعاملات الإلكترونية من خلال وسائل الاتصالات الحديثة وتشجيع صناعة الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي.

الخاتمة: تمثل عقود الاستهلاك الذكية قفزة نوعية في عالم التجارة الدولية الرقمية إلا أنها عقود غير متوازنة، فهي وإلى الآن مصممة لصالح المطور الذي يفهم لغة الكود على حساب المستهلك المطلوب منه الوثوق بنتائج لا يفهمها. فالمستهلك أمام شروط تعاقدية مبرمجة لا يمكنه التفاوض عليها فإما أن يقبلها برمتها أو يرفضها برمتها مما يجعل هذا العقد أقرب إلى عقد الإذعان ويخلق علاقة تعاقدية غير متكافئة. كما أن البعد الدولي لهذه العقود وغياب الوجود المادي لأطرافها يفاقم من مشكلة تحديد المحكمة المختصة بالنظر في المنازعات الناشئة عنها وتحديد القانون الواجب التطبيق عليها مما يضع المستهلك في مركز قانوني ضعيف. ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في آليات الحماية القانونية للمستهلك المقررة في الصكوك الدولية والعمل على سد الفجوة الواضحة فيها من خلال اقتراح قواعد جديدة تواجه هذه التقنيات الحديثة. وذلك حتى يبقى القانون سيد الموقف في عالم يسود فيه حكم الأنظمة الذكية، وتحقيقاً لهدفه الأسمى بتحقيق العدالة وحماية الطرف الأضعف. وفي النهاية خلصنا إلى النتائج الآتية:

النتائج:

- 1- وجود تعارض جوهري بين خصائص عقود الاستهلاك الذكية من لا مركزية، وتنفيذ آلي، وعدم قابلية التعديل، والإطار التقليدي لعقود المستهلك الذي يقوم على الموازنة بين طرفي العقد.
- 2- استحالة تطبيق حق المستهلك في العدول الذي تنص عليه قوانين حماية المستهلك في عقود الاستهلاك الذكية التي تنفذ نفسها بنفسها مما يحرم المستهلك من هذه الحماية الجوهرية المقررة لصالحه.
- 3- تعارض الطبيعة الآلية لتنفيذ عقود الاستهلاك الذكية مع مبدأ العدالة العقدية الذي يخول القاضي تفسير العقد والتدخل لتعديل الالتزامات الناشئة عنه في حالة الظروف الطارئة مما خلق فراغاً تشريعياً.
- 4- صعوبة تحديد المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق بسبب الطابع العابر للحدود لعقود الاستهلاك الذكية مما يُضعف آليات الحماية الدولية للمستهلك.
- 5- عدم وجود إطار قانوني دولي يحكم مسؤولية الوكيل الذكي في المعاملات والعقود الدولية نظراً لطبيعة البيئة التقنية المعقدة، ووجود فراغ قانوني دولي في تنظيم كل ما يتعلق بقواعد

المسؤولية التعاقدية للوكيل الذكي.

6- وجود حاجة ماسة لوضع اتفاقية دولية تتناسب مع ما أحدثته أنظمة الذكاء الاصطناعي من تطور في إبرام العقود الدولية وما أسفرت عنه من انقلاب في مفهوم قواعد حماية المستهلك.

التوصيات والمقترحات:

1- صياغة اتفاقية دولية نموذجية على غرار الأونسترال تحدد قواعد حماية المستهلك في عقود الاستهلاك الذكية وتراعي طبيعتها التقنية.

2- تعديل اتفاقية روما بشأن القانون الاجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية لعام 1980، وذلك بإدراج حكم خاص بعقود الاستهلاك الذكية يقر بحماية المستهلك كقاعدة آمرة لا يمكن التحايل عليها

3- إلزام المهني أو المورد بتقديم نسخة من عقد الاستهلاك الذكي مكتوبة باللغة الطبيعية إلى جانب نسخة الكود البرمجي توضح للمستهلك حقوقه وواجباته وتشرح شروط العقد ومخاطره المحتملة. وإلزام مبرمجي العقود الذكية بإدراج شرط إنساني يتيح تعليق التنفيذ الآلي للعقد عند طلب المستهلك التراجع عن العقد أو حصول نزاع لصدده.

4- سعي الدول إلى تطوير أنظمتها التشريعية حتى تتناسب مع هذا الأسلوب التعاقدي البرمجي الذكي المتطور، فقد أصبح لزاماً على الدول تعديل أو خلق نظام جديد لحماية المستهلك ووضع قواعد واضحة للمسؤولية القانونية وغير ذلك من الأمور الواجب تنظيمها قانوناً.

5- عقد ورش عمل لتوعية المستهلكين والقضاة والمحامين بطبيعة عمل عقود الاستهلاك الذكية والتحديات القانونية التي تنتجها لضمان تمكين جميع الأطراف من التعامل بوعي مع هذا النوع من العقود .

6- دعوة المجتمع الدولي إلى عقد مؤتمرات ومناقشات تجمع بين خبراء في الذكاء الاصطناعي ورجال القانون من مختلف الدول، لمحاولة وضع سياسة مناسبة تتصدى لكل الإشكاليات القانونية التي تثيرها الأنظمة الذكية في حياتنا على المدى المنظور . والعمل على إنشاء منظمة دولية مختصة بالذكاء الاصطناعي وتطبيقاته تُعنى بوضع مدونة أخلاقية تحكم استخدامات أنظمة الذكاء الاصطناعي وتحدد المسؤولية الناتجة عن سوء استخدامها.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ- البحوث والمقالات:

1. أحمد قاسم فرح، استخدام الوكيل الذكي في التجارة الإلكترونية "دراسة قانونية مقارنة في إطار ماهيته ونفاذ تصرفاته"، مجلة المفكر، ع 16، كانون الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.
2. آية أحمد عبد الله عدوي، حقوق المستهلك والتزاماته في عقد الاستهلاك الإلكتروني "دراسة مقارنة"، المجلة العصرية للدراسات القانونية، الكلية العصرية الجامعية، رام الله، فلسطين، مج 2، ع 1، 2024.
3. ايهاب خليفة، البلوك تشين: الثورة التكنولوجية القادمة في عالم المال والإدارة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ع 3، 20 آذار 2018.
4. دارين زكي ترحيني، دور القانون الدولي في حماية المستهلك، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، مج 3، ع 9، السنة 1، أيلول، 2024.
5. زياد خليف العنزي، اختصاص القضاء الإماراتي بنظر المنازعات الإلكترونية ذات العنصر الأجنبي، مجلة جامعة الشارقة، مج 15، ع 2، 2018.
6. سمية المطيطي، الحماية القانونية للمستهلك في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي: إشكالية كفاية النصوص التشريعية المغربية في ظل التعاقد مع الوكيل الذكي وتحديات المسؤولية عن الأضرار، مجلة المؤتمرات العلمية الدولية، ع 21، آذار، 2025.
7. سناء رحمانى ومسعود فلوسي، العقود الذكية ودور القواعد الفقهية في تحكيمها، مجلة الإحياء، مج 22، ع 30، الجزائر، 2022.
8. عبد الله جمال حمد الحمد، آليات تحقيق العدالة التعاقدية في عقود الاستهلاك الإلكتروني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المنصورة، 2023.
9. عبد الله فاضل حامد، دور فقه تنازع القوانين في مواجهة تحديات العالم الرقمي "دراسة تحليلية"، مجلة دراسات قانونية، مجلس النواب، البحرين، ع 8، شباط 2025.
10. علي خيون كاطع السويدي وجيهان عباس محسن كرماشة، الحماية القانونية للمستهلك من مضار الذكاء الاصطناعي، مجلة المعهد، ع 20، 2025.
11. عمار عبد الحسين علي الشاه وجليل حسن الساعدي، الإشكاليات القانونية في العقود ذاتية التنفيذ، مجلة جامعة الإمام جعفر الصادق للدراسات القانونية، ع 4، ك 1، 2022.
12. غيداء بوادقي، عقود المستهلكين في اتفاقية روما لعام 2008، مجلة بحوث جامعة حلب، ع 8، 2015.

13. فاطمة الزهرة سنو وروضة جديدي، حماية المستهلك الإلكتروني في ظل التشريعات الدولية، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، مج 4، ع 1، 2022.
 14. لبنى عبد الحسين عيسى، التفسير الذكي لعقود Block Chain "دراسة تحليلية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مج 16، ع 1، 2025.
 15. ليلى الرغبان ومحمد زيدان، الحق في العدول في عقود الاستهلاك الإلكتروني، مجلة جامعة حمص، مج 45، ع 17، 2023.
 16. محمد التجاني، المرجعيات القانونية لحماية المستهلك بالمغرب، متاح على الرابط: <https://www.scribd.com> تاريخ الزيارة: 2026/3/7.
 17. محمد جمال محمد القليط، التحديات القانونية للعقود الذكية في إطار القانون التجاري الأردني "دراسة مقارنة بين أحكام العقد والتحول الرقمي، جامعة الزيتونة الأردنية، 2024.
 18. محمد عبد الرزاق وهبة سيد أحمد، مفهوم العقد الذكي من منظور القانون المدني "دراسة تحليلية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج 5، ع 8، 2021.
 19. محمد قضيب البان وعبد القادر برغل، دور الوسيط الإلكتروني في التعاقد عبر المزاد الإلكتروني، مجلة جامعة حمص، مج 45، ع 7، 2023.
 20. محمود عبد الجواد عبد الهادي، تأثير التقنيات الذكية على العقود: تحولات قانونية في عمليات التعاقد، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج 13، ع 50، 2024.
 21. هانيا محمد علي فقيه، الأساس القانوني للتعويض عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي، مجلة القرار للبحوث العلمية، مج 1، ع 1، السنة الأولى، 2024.
 22. وليد محمد جليوي الرفاعي، إبرام العقود بواسطة الروبوت والوكيل الذكي عقد الزواج والعقد التجاري أنموذجاً "دراسة فقهية مقارنة"، مجلة كلية البنات الأزهرية بطيبة الأقصر، جامعة الأزهر، ع 9، 2025.
 23. يونس صوالحي وعبد المجيد عبيد حسن صالح، العقود الذكية وآفاق تطبيقها في المصرفية الاجتماعية "رؤية فقهية مقاصدية"، مجلة الشريعة والقانون بماليزيا، مج 12، ع 2، 2024.
- ب- الرسائل العلمية:
24. دانيه حابس سفهان العميان، الاتجاهات نحو تطبيق تكنولوجيا سلسلة الكتل وأثرها على أداء سلسلة التوريد "دراسة ميدانية في قطاع الصناعات التعدينية في الأردن"، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2020.

25. لمى أيمن اسماعيل الخطيب، الضوابط القانونية لحماية حق المستهلك في العقد الذكي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، حزيران، 2024.

ج- المؤتمرات:

26. بن داود حسين و عاشوري وهيب، التعاقد الإلكتروني والمسائل القانونية المتعلقة به، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، ع 5، الجزائر، عدد خاص بالملتقى الدولي حول التجارة الإلكترونية وتكنولوجيات الاتصالات الفرص والتحديات، 5- 6 آذار، 2019، المنظم بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي.

27. الأمم المتحدة "المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2016.

28. قطب مصطفى سانو، العقود الذكية في ضوء الأصول والمقاصد والمآلات "رؤية تحليلية"، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة 24، دبي 2019، منظمة التعاون الإسلامي.

ثانياً: المراجع باللغة الانكليزية:

29. Adnan Imeri & Jonathan Lamont & Nazim Agoulmine & Djamel Khadraoui, Model of Dynamic Smart Contract for permissioned Block chains, Universite of Evry Val d'Essonne, Evry, France, 2020.

30. Andrew Spink & Stephen Butler & Chloë Bell, Cryptoassets And Smart Contracts The Ukjt Legal Statement, Outer Temple Chambers, 2019.

31. James grimmelmann, all smart contracts are ambiguous, journal of law & innovation, vol. 2, No. 1, October, 2019.

32. Regulation (Ec) No 593/2008 Of The European Parliament And Of The Council Of 17 June 2008 On The Law Applicable To Contractual Obligations (Rome I), Official Journal Of The European Union, 4.7.2008.

33. Riikka Koulu, Block chain And Online Dispute Resolution: Smart Contracts As An Alternative To Inforcement, Scripted, Vol. 13, Issue 1, May, 2016.

34. Sebastian Pech, Copyright Unchained: How Block chain Technology can Change The Administration And Distribution Of Copyright Protected Works, Northwestern Journal of Technology and Intellectual Property, Vol18, Issue1, 2020.